دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمه العامة الاردنيه من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي

أ.م. د. اسامه عبد المنعم عبد الجبار*

المستخلص :

واجهت مهنة المحاسبة والتدقيق منذ بداية القرن الحادي والعشرين مشكلات عدة أدت بسببها إلى انهيار كبريات الشركات وخسارة مليارات الدولارات نتيجة فساد إدارتها العليا وفشل المدققيين الخارجيين بل وتواطؤ بعضهم في الكشف عن تلك التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية الملائمة، فضلا عن انحصار دور المدققيين الداخليين عن القيام بدور فعال في مواجهة الفساد المالي المنسوب الى تلك الشركات على الرغم من التطورات المهنية والتقنية الهائلة التي دعمت مهنة التدقيق بنوعيها.وحتى يتمكن المدقق الداخلي القيام بمهامه بشكل الصحيح ، فإنه يجب توفير الاستقلال والحياد الكافي له لممارسة مهنته، بوصفها أحد أهم عناصر دعم الإدارات الناجحة بالشركه لهذا يتطلب إرساء إطار جديد لمعايير أداء مهنة التدقيق الداخلي، لكي تتمكن من مواجهة الفساد المالي في الشركات.لذلك حاول هذا البحث بيان مدى اهميه توفير المقومات الصحيحه لمهنه التدقيق الداخلي من جانب واستخدام معايير الاداء المهني للمهنه من جانب اخر وذلك من اجل محاربه الفساد الذي من الممكن ان تقوم به اداره تلك الشركات.وتوصل البحث ان إدارة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمه تهتم بتدريب المدققين الداخليين بشكل مستمر لزيادة المعرفة العلمية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي،فضلا ان المدقق الداخلي العامل في الشركات المساهمة العامه يمتلك كم من المعرفة المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة ولديه القدرة على استخدام تلك المعرفة في شتى المواقف التي يتعرض لها مما يؤدي إلى جودة الأداء المهني لخدماتهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي .

Abstract

The profession of accounting and auditing Eased since the beginning of the twenty first century numerous problems that to of the collapse of major companies and the loss of billions of dollars as a result of corruption of senior management and the failure of the Auditors external and even complicity of some have detected in these violations and taken action appropriate professional, as well as confined to the role of the Auditors interns to do an effective role in the face of the financial corruption attributed to these companies in spite of developments in professional and technical enormous support the auditing profession both types.

* جامعة الزرقاء /قسم المحاسبة

مقبول للنشر بتاريخ 2011/9/27

and so that the internal auditor to do his duties are correct, it must provide the independence and neutrality enough for him to exercise his career, as one of the most important elements of the support departments of successful company for this whiter requires the establishment of a new framework for performance standards the profession of internal audit, to be able to cope with financial corruption in companies so sturcsaches tried this research show the extent of the importance of providing the ingredients correct the profession of internal auditing by the use of standards of professional performance of the profession from the other side in order to fight corruption, which could be done by management of those companies. The research found that the Internal Audit Department in joint stock companies interested in the training of internal auditors on an ongoing basis to increase the scientific knowledge in the face of the phenomenon of corruption, as well as the internal auditor working in public shareholding companies owned km of specialist professional knowledge in the areas of accounting and auditing It has the ability to use that knowledge in the various positions that are exposed, leading to the quality of professional performance for their services in the face of the phenomenon of corruption.

المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل الشركات في الدول المتقدمة بمهنة التدقيق الداخلي، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواح متعددة يأتي في مقدمتها تزايد اهتمام الشركات بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي مع العمل على دعمهم في النواحي المادية والبشرية كافة التي تمكنها من تحقيق الأهداف بالكيفية والفعالية المطلوبتين. ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الاهتمام هو فصل الإدارة عن الملكية، وكبر حجم المنشآت، وظهور الشركات متعددة الجنسية والشركات الدولية. الأمر الذي أدى إلى زيادة المسؤوليات الإدارية المختلفة، فقد كان لزاماً على الإدارة أن تضع أنظمة للرقابة الداخلية تكفل حسن سير العمل والالتزام بسياسات وتعليمات الإدارة العليا، (Hillison,et al,2004, p3) ورغم اعتبار الدول المتقدمة وخاصة أمريكا المصدر والمحرك الرئيسي لهذه التغيرات، إلا أن الدول العربية تجد نفسها في وضع يحتم عليها التلاؤم معها؛ والسبب هو الفضائح المالية والفساد المالي والاداري الذي اصاب منظمات الأعمال الأمريكية. وقد ترتب على هذه الظاهرة قيام معهد المدققين الداخليين الامريكي بتشكيل لجنة عمل لوضع إطار جديد للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي. لتطوير جميع الاطر التنظيمية والمحاسبية والرقابية الكفيلة بحماية حقوق المساهمين والعملاء واصحاب الصلة بالشركات من خلال تنظيم التطبيقات السليمة للقائمين علي ادارة الشركة والحفاظ علي حقوق الاطراف المعنية واصحاب المصالح بها Stakeholders. والمتتبع لحالات الانهيار بسب الفساد الذي كان مستشريا في تلك الشركات والذي بدا واضحاً في ما أعلنته مؤسسة إستا ندر أند بورز عن إفلاس 216 شركة خلال عام 2001 نتيجة عجزها عن سداد التزاماتها التي بلغت 116 مليار دولار. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل استمر في هذا الاتجاه في الربع الأول من عام 2002 نتيجة تراكم الديون الخاصة بالمنظمات المفلسة التي بلغت 34 مليار دولار، وقد ترجمت هذه الحالات في ارتفاع معدل الإفلاس بين المنظمات الكبرى ليصل إلى 4.09% في عام 2001 مقابل 4.01% في ذروة ركود عام 1991. وكان من اهم اسباب الانهيارات هو:العبث Abuses والغش والأخطاء المحاسبية والمعلومات الداخلية الخفية، والتضليل Deceptions وتدني أخلاق إدارات المنظمات ومكاتب التدقيق العالمية- آرثر أندرسون وبرايس وتر هاوس- ونتيجة لذلك فقد المجتمع الثقة في الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية مما أثر على قرارات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبورصات العالمية الأخرى.(خليل،2005،ص225) ، واستدراكاً لهذه الانهيارات المالية بسب الفساد المالي والاداري وانعدام تمسك القائمين على تلك الشركات باخلاقيات المهنه وتماشياً مع التطورات في معايير المحاسبة والتدقيق الدولية وانعكاساتها على مهنة التدقيق الداخلي ، فقد بادر معهد المدققين الداخليين The institute of internal auditors (IIA) بتطوير معايير وميثاق أخلاقيات مهنة التدقيق الداخلي لمواجهة المتغيرات

البيئية الجديدة،والذي بقناعته سوف يحاول محاربه الفساد المالي والاداري الذي من الممكن ان تواجه جميع المنظمات والشركات في مختلف بقاع العالم.لذلك سيحاول هذا البحث معرفه اثر استخدام مقومات مهنه التدقيق الد اخلي ومعاييره المهنيه في مواجهه ومحاربه الفساد المستشري في شركات الاعمال في مختلف بقاع العالم المختلف.

مشكله البحث

تتجسد مشكله البحث في معرفه:

1. ما مدى توفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة على مواجهة ظاهرة الفساد المالي؟
2. ما مد ى التزام المدقق الداخلي بمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة ؟

الفرضيات

يستند البحث الى فرضيتين اثنين وهما:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المدقق الداخلي بمعاير الأداء المهني وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة

منهجيه البحث

سوف يعتمد الباحث على الاسلوب الوصفي التحليلي في هذا البحث ،حيث تم الحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسه من المصادر التالية :

1. المصادر الأولية Primary Sources
2. المصادر الثانوية . Secondary Sources

المصادر الأولية Primary Sources

لقد تم الحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذا البحث من خلال استبانة تم إعدادها وتوزيعها على مدققي الحسابات الداخليين لدى عينه من الشركات الاردنيه المساهمه العامه ومن ثم جمع وتحليل البيانات باستخدام برمجية الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وذلك لاختبار صحة فرضيات البحث .

المصادر الثانوية . Secondary Sources

لقد تم الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة بهذ ا البحث بالرجوع إلى الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية والتقارير والمجلات وذلك من اجل بناء الإطار النظري للبحث وتحقيق أهدافه .

عينه البحث

تم اختيار العينه من مدققي الحسابات الداخليين الذين لهم باع طويل في المجال المحاسبي والتدقيقي والعامليين في الشركات الاردنيه المساهمه العامه.

الدراسات السابقه

دراسه (فلاق،2009) بعنوان "التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الإقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو9001 "

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو 9001 ، وعملت الدراسه على تحليل العلاقة بين التدقيق الداخلي وضبط الجودة .وقد تم تطوير استبانة من عينة الدراسة المتمثلة في المدققين الداخليين ومراقبي الجودة في 10 مؤسسات عمومية اقتصادية حاصلة على شهادة الايزو . 9001 و كانت من أهم النتائج التي توصلت لهاالدراسة أن هناك اختلافا في الأدوار التي يمكن إضافتها إلى التدقيق الداخلي ليكمل وظائف وأعمال ضبط

الجودة" تدقيق الجودة الداخلي "في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية بعد الحصول على شهادة الايزو 9001 ، بحيث يمارس التدقيق الداخلي مهام جديدة بالنسبة له مرتبطة بنظام إدارة الجودة.

دراسة (لبيب ٢٠٠٣) بعنوان." نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المرجعة الداخلية في مواجهة الفساد المالي في قطاع الأعمال."

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار متكامل من الضوابط التي ترمي إلى زيادة درجة كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مو اجهة ظاهرة الفساد المالي، وكذلك أهمية توجيه الجهودالأكاديمية والمهنية نحو إرساء إطار جديد لمعايير أداء مهنة المراجعة الداخلية لكي تتمكن من مواجهة الفساد المالي في قطاع الأعمال وبوجه خاص بعد أن تفجرت مشاكل انهيار العديد من منشآت الأعمال العالمية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الضوابط التي يمكن أن تزيد من درجة الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين ومن تلك الضوابط العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية للمراجع الداخلي وتفعيل دور لجان المراجعة بالإضافة إلى تطوير معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية.

دراسة (جربوع، 2005)بعنوان "دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس لكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية" .

هدفت الدراسة إلى إبراز التحديات التي واجهت مهنة مراجعة الحسابات منذ العقدين الآخرين من القرن العشرون مشاكل عدة بعد الافلاسات التي حدثت لكبريات الشركات المساهمة العالمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا واستراليا مما جعل المجتمع المالي في حاجة ملحة لمراجعة الكفاءة والفاعلية في المشروعات ، وتقييم الأداء للأفراد داخل الأقسام المختلفة والبحث عن المعوقات في العمليات التشغيلية واقتراح الحلول التصحيحية المناسبة. وأشارت الدراسة إلى أن تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية بحلول عام 2005 سوف تفرض تحديات على الشركات المساهمة فالصمود في وجه المنافسة العالمية يتطلب الاستغلال الأمث ل للموارد المتاحة والوصول إلى الجودة الشاملة ورضاء المستهلك، وهذا لا يتأت ى إلا بمراجع ة الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية سواء قام بهذه الخدمة المراجع الداخلي أو الخارجي وسواء وجهت التقارير لإدارة المشروع أو للأطراف الخارجية أو لكليهما

دراسة (مقطش، 2006) بعنوان: "نموذج مقترح لتحديد العوامل المؤثرة في موضوعية المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت الدّراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في موضوعية المدقق الداخلي من خلال دراسة الإطار المعد من قبل معهد المدققين الأمريكي فضلاً عن معرفة تأثير موضوعية المدققين باستقلالية نشاط التدقيق الداخلي.

وبينت الدّراسة أهم العوامل المؤثرة في موضوعية المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة المتعلقة باستقلالية إدارة التدقيق الداخلي وهي قيام لجنة التدقيق بتأمين الدعم الكامل لإدارة التدقيق الداخلي وقيامها برفع التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق

دراسة (جمعة ،2006) بعنوان: "إدراك الإدارة العليا لتطوير المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره على دور المدق الداخلي".

هدفت الدّراسة لتحديد اتجاهات التطور في المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي على الصعيدين العلمي والمهني وعلى صعيد الممارسة العملية لتحديد واجبات مهنة التدقيق الداخلي في منظمات الأعمال الأردنية، وقد أجريت دراسة اختبارية على (111) شركة لقياس مدى إدراك الإدارة العليا لتطوير المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي. بينت الدّراسة أن المدققين الداخليين في القرن الحادي والعشرين أصبح مطلوباً منهم تدقيق كلّ شيء في الشركة، كما أن مهنة التدقيق الداخلي أصبح لها هيكل متكامل للمعرفة ممّا أكسبها المقومات الكامله للمهنة وإن قطاع البنوك في الأردن كان أكثر القطاعات التزاماً بإنشاء إدارة التدقيق الداخلي ولكنه أقل إدراكاً في تطور المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي.

دراسة The Institute of Internal Auditors UK and Ireland (2004)، بعنوان: "The Role of Internal Auditors in Risk Management".

هدفت الدّراسة إلى بيان الطرق المستخدمة من قبل المدققين الداخليين للحفاظ على الموضوعية والاستقلالية الّتي تطلبها المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، بخصوص الممارسات المهنية عند تقديم الخدمات التوكيدية والاستشارية من قبل المدققين الداخليين. توصلت الدّراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها: إدارة المخاطر هي العنصر الأساسي في الحاكمية المؤسسية، الإدارة هي المسؤولة عن وضع وتشغيل إدارة المخاطر نيابة عن مجلس الإدارة، الدور الأساسي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المشاريع الكبيرة هو تقديم التوكيد إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فعالية إدارة المخاطر

دراسه Australia, (2006,Kent and Stewart) بعنوان "The use of internalaudit by companies"

هدفت إلي استطلاع مدى استخدام الشركات" الاسترالية المدرجة في السوق للمراجعة الداخلية بشكل طوعي وتحديد العوامل التي دعت هذه الشركات لإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي، وذلك عبر استبيان وزع على الشركات الاسترالية المدرجة في البورصة وقد اعتمدت الدراسة تعريف معهد المدققين الداخليين كمفهوم يحدد نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطرة و الحوكمة كعوامل تشجع على تبني وظيفة التدقيق الداخلي واجري علي ضوئه مسح على جميع الشركات المدرجة وقد وجدت الدراسة أن ثلث الشركات الاسترالية فقط قامت باستخدام المراجعة الداخلية كوظيفة وفق مفهوم معهد المدققين الداخليين وان العامل الأساسي وراء ذلك هو حجم الشركة كما استنتجت الدراسة وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية وكذلك وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي و القدرة علي إدارة المخاطر كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة غير قوية بين الحوكمة ووجود التدقيق الداخلي في الشركة كما استنتجت الدراسة ضرورة تقوية العلاقة بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق كما أوصت بضرورة دعم طواقم المراجعة الداخلية بموظفين علي قدر من المهنية والكفاءة حيث يوجد لدى العديد الشركات طا قم غير كافي للقيام بالتدقيق الداخلي وفق المنظور الحديث لها.

الاطار النظري

تعريف التدقيق الداخلي

يمكن تعريف التدقيق الداخلي بأنه : " نشاط مستقل، موضوعي، توكيدي، واستشاري مصمم لإضافة قيمة وتحسين لعمليات الشركات ، وذلك بمساعدتها على تحقيق أغراضها من خلال أسلوب منتظم ومنضبط ، لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحاكمية" ، ومن هذا التعريف لوظيفة التدقيق الداخلي (p37-39,Gramling & Hermanson,2006،) تتبين مسؤولية مجلس الإدارة في ضمان فعالية إطار الرقابة الداخلية للشركات مما ينتج عنه ان المدقق الداخلي يقوم بمساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته الحاكمية اتجاه شركته، ويتبين من ذلك الدور الأساسي الذي يستطيع المدقق الداخلي ان يقوم به في مساعدة المجلس على ضمان كفاية الرقابة الداخلية فيصبح بالتالي جزءاً لا يتجزأ من إطار الحاكمية المؤسسية الشركه .

و نتيجة لبروز حالات الإفلاس والانهيارات في الشركات الأمريكية في الأربعينيات من هذا القرن فقد بدأ الاتجاه نحو ضرورة الاعتراف بالتدقيق الداخلي كمهنة تكون لها مقوماتها التي تمكنها من تحقيق الغرض منها، ونتيجة لهذا الاتجاه فقد تم انشاء مجمع المدققين الداخليين في الولايات المتحدة عام 1941 وذلك بغرض تطوير التدقيق الداخلي كمهنة يعترف بها .

طبيعة التدقيق الداخلي

تتحدد طبيعة التدقيق الداخلي بالدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة الشركات. وتتضح أهمية ذلك من الاتجاه المتزايد خلال السنوات الأخيرة والذي ينادي بضرورة تحسين الأداء الرقابي للإدارة وعلى الإدارة ذاتها . ويمكن ان يعزى ظهور هذا الاتجاه إلى ثلاثة عوامل وهي: (السعدني،2005،ص188-190)

1. زيادة حالات فشل الشركات وإفلاسها .
2. تغير في أنماط الملكية الشركه.
3. التغيرات في البيئة النظامية التي تعمل فيها الشركه .

فقد لوحظ في السنوات الأخيرة ظهور حالات عدة من انهيارات الشركا ت العملاقة، وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية . وقد لفت هذا أنظار المستثمرين والمشرعين والباحثين وغيرهم من المهتمين في مجالات الأعمال والاقتصاد ، حيث أجريت العديد من الدرسات والأبحاث التي فسرت أسباب هذا الانهيار، فوجدت أن السبب الرئيس هو ضعف الأداء الرقابي للشركات نتيجة لوجود قصور في استقلالية مجالس إداراتها ، فضلاً عن انخفاض جودة أداء لجان التدقيق فيها ، أو غياب وظيفة التدقيق الداخلي في هذه الشركات من جانب اخر،حدثت تغيرات مهمة في أنماط الملكية للشركات ، نتيجة لتحول ملكية الأسهم من المستثمر الفرد إلى المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق الاستثمار ، وأدى ذلك إلى تركيز الملكية في يد عدد قليل من المستثمرين الذي أصبح لهم تأثير فاعل على مجلس إدارةالشركات. وبدأ هؤلاء المستثمرون ينادون بضرورة التغير في المواصفات الإدارية والإجراءات والأساليب الرقابية التي تستخدمها الشركات بما يحقق الحماية المطلوبة لمصالحهم .

أنواع التدقيق الداخلي

يمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى الأقسام (الأنواع) التالية :
(Sawyer, et al, 2003,p35-37)

1. التدقيق الداخلي المالي :

ويعرف بأنه الفحص الكامل والمنظم الذي يقوم به المدقق الداخلي للقوائم المالية والسجلات المحاسبية وجميع العمليات المتعلقة بتلك السجلات، لبيان وتحديد مدى تطابقها للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية للشركه والمنظمة . إن هذا النوع من أنواع التدقيق الذي يقوم به المدقق يعتمد على أساس تحليل مدى كفاءة النشاط الاقتصادي للشركه، وتقييم الأنظمة المحاسبية المطبقة فيها وأنظمة المعلومات والتقارير المالية وبيان الاعتماد عليها باتخاذ القرارات المناسبة للشركه.

2. التدقيق الداخلي التشغيلي :

هذا النوع من أنواع التدقيق يهدف إلى وصف عملية التدقيق الداخلي لأي شركه أو منظمة وتقييم العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط معين فيها، أن هذا النوع قد وسع من مجال التدقيق الداخلي التقليدي الذي كان يركز بصورة خاصة على التدقيق المالي والمحاسبي لينتقل إلى مراجعة كافة النشاطات داخل الشركه أو المنظمة ، سواء أكانت مالية أم غير مالية، لتقييمها من أجل معرفة مواطن الضعف و القوة في الأداء، والقيام بتقديم التوصيات اللازمة للتحسين من كفاءة تلك الأنشطة مع بيان مدى التزام تلك الأنشطة بالسياسيات والإجراءات الإدارية الخاصة بالشركه والمنظمة .

3. التدقيق الإداري :

هنا في هذا النوع من أنواع التدقيق يجب على المدقق أن ينظر إلى نفسه على أنه عضو في الفريق الإداري للشركه والمنظمة، وعليه أن ينظر إلى الأمور التي يقوم بتدقيقها بمنظار إداري بحت، وأن يقوم بتحديد المجالات الإدارية التي يجب أن يقوم بتدقيقها على أساس خبرته الإدارية وليست المحاسبية أو المالية فقط. وعليه أن يقوم بتقييم جودة أسلوب إدارة المخاطر في الشركه والرقابة ضمن إطار مدى تحقيق أهداف الشركه.

4. تدقيق الالتزام :

في هذا النوع يجب على المدقق التأكد من كفاءة وجودة الضوابط الرقابية المالية والتشغيلية ومدى الالتزام بها في الشركه أو المنظمة وكذلك أيضا التأكد من مدى ملاءمة تلك الضوابط لعمليات وأنشطة الشركه أو المنظمة . بعد التطرق للمفهوم وطبيعه وانواع التدقيق الداخلي يجب الان معرفه ماهو المقصوده بلفساد وماهي انواعه وكيفيه مواجهته.

تعريف الفساد :

لقد وردت تعاريف عدة للفساد ، تمحورت جميعها على مضمون واحد وهو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية . ، و ربما يكون اصدق تعريف له هو الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية " هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة (التميمي،2008،ص7)، ويشتمل ذلك على جميع أنواع رشاوى المسؤوليين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ،ولكن ماهي اسباب ظهوره؟

- **أسباب ظهور الفساد المالي والإداري ومظاهره واثاره:**

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات مالم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشؤها . وقد حدد البنك الدولي World Bank مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري أبرزها ما يأتي :

أ – تهميش دور المؤسسات الرقابية ، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها .
ب – وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة .
ج – حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
د – ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها .
هـ - توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد .

- **مظاهر الفساد المالي والإداري**

للفساد المالي والإداري مظاهر وتجليات سياسية ومالية وإدارية وأخلاقية .

ففي الجانب السياسي ، يتجلى الفساد في الحكم الشمولي الفاسد ، وفقدان الديمقراطية وفقدان المشاركة وفساد الحكام وسيطرة نظام الحكم على الاقتصاد وتفشي المحسوبية .

وفي الجانب المالي ، يتمثل الفساد بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية . وتتجسد مظاهر الفساد المالي بالرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحسوبية في التعيينات والمراكز الوظيفية .

أما الفساد الإداري ، فانه يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظفين العموميين أثناء تأديتهم لمهام عملهم ، وتتجسد مظاهر الفساد الإداري في التسيب لدى الموظفين وعدم احترام الوقت وتمضيته في أمور لا علاقة لها بمهام الوظيفة واستحقاقاتها ، وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار العمل وغيرها .

وفي الجانب الأخلاقي ، يتمثل الفساد بالانحرافات الأخلاقية والسلوكية التي يقوم بها موظفي الدولة ، والمتعلقة بسلوكهم الشخصي وتصرفاتهم المتمثلة باستغلال الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة و ممارسة المحسوبية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة عند تعيين الموظفين (التميمي،2008،ص8-9)

- **آثار الفساد المالي والإداري**

إن للفساد المالي والإداري تكلفة ، وخاصة في الشركات العامة ، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات أخرى على حساب المجتمع . وتتمثل تكاليف الفساد المالي والإداري في الزيادة المباشرة التي تطرأ على تكلفة المعاملة ، ومن ثم على السعر الذي يدفعه المستهلك للسلع أو المستفيد من الخدمات التي تقدمها الجهة التي تدفع الرشوة . إن الزيادة في التكلفة لا تعد بأي حال من الأحوال الجانب الأكثر خطورة من الجوانب الأخرى ، فعندما يكون احتمال الحصول على مكاسب شخصية عنصرا من العناصر ، فانه يتحول سريعا ليكون العنصر الأوحد الهام في المعاملة ، مع إزاحة عناصر التكلفة والنوعية ، وموعد وكيفية التسليم ، وجميع الاعتبارات القانونية الأخرى جانبا عند الموافقة على منح العقود . وينتج عن ذلك اختيار موردين غير مناسبين ، أو مقاولين غير ملائمين ، بالإضافة إلى شراء السلع غير المناسبة . وبناء على ذلك يتم إعطاء الأولوية للمشروعات الغير ضرورية على حساب الأولويات الوطنية الهامة بدون سبب سوى تمكين متخذي القرار الحكوميين من الحصول على رشاوى كبيرة وسريعة . وبصفة عامة يمكن تلمس بعض الآثار الاقتصادية للفساد ومنها:

- **يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة ، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها .**
- **للفساد اثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا ، فقد أثبتت الدراسات إن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها ، وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة**
- **يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة ، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي ، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بشكل مستمر مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع .**

لذلك يرى الباحث ان مهنه التدقيق الداخلي سوف يكون لها شان كبير في محاربه الفساد الذي من الممكن ان يظهر في كثير من الشركات وخصوصا في الشركات المساهمه العامه،لذلك نحتاج لمهنه التدقيق لمحاربه الفساد و لكي يتحقق ذلك علينا مايلي:(ميخائيل،2005،ص102)

- **يجب ان تقوم الشركات التي لا يوجد بها وظيفه تدقيق داخلي بمراجعة الحاجه إلى هذه الوظيفه من وقت لآخر.**
- **تختلف الحاجه إلى وظيفة تدقيق داخلي على اساس عوامل معينه بالشركة من أهمها حجم الشركة و طبيعة اعمالها و تنوع انشطتها و عدد العاملين و كذلك اعتبارات التكلفه و العائد، و قد ترغب الإداره العليا في الحصول على تأكيدات موضوعيه و مشوره عن المخاطر**

- عند عدم وجود وظيفة تدقيق داخلي ، فأن الإداره تحتاج إلى تطبيق عمليات رقابه و متابعه آخرى للتأكد بنفسها و مجلس الإداره ان نظام الرقابه الداخلية يقوم بعمله وفق المطلوب فيه، و في مثل هذه الحالات يحتاج مجلس الإدارة إلى تقدير ما اذا كانت هذه العمليات تقدم تأكيداً كافياً و موضوعياً.
- يجب على مجلس الإداره ان يعيد النظر في نطاق عمل التدقيق داخلي سنوياً و بيان مدى سلطاتها والموارد المتاحه لها.
- ينبغي وجود وظيفه فعاله للتدقيق الداخلي يحظى بأحترام و تعاون لكل من مجلس الإداره و الإداره العليا، و عندما يقرر مجلس الإداره وفقاً لتقدير الخاص عدم انشاء وظيفة تدقيق داخلي فأنه يجب الأفصاح عن اسباب ذلك في التقرير السنوي للشركة مع إيضاح كيفية التأكد من فعالية الرقابه الداخليه.
- يجب تحديد سلطة و غرض و مسئولية التدقيق داخلي رسمياً.
- يجب ان يكون تقرير التدقيق داخلي على مستوى الشركة ككل بما يتيح لها انجاز مسئوليتها، و يتبع التدقيق الداخلي رئيس مجلس الإداره و يجب ان يتاح لها اتصال مستمر به و برئيس لجنه التدقيق.
- يجب على المدقق الداخلي حضور جميع اجتماعات لجنه التدقيق .
- اذا كانت وظيفتا التدقيق الداخلي والخارجي تتم بواسطة منشأه محاسبة واحده، فأنه يتعين على مجلس الإداره و لجنة التدقيق ان يقتنعا بوجوب الفصل بين الوظيفتين لضمان عدم فساد الأستقلاليه.

وظائف التدقيق الداخلي: (ابو سعود،2005،ص330) ، يمكن إيضاح أهم وظائف التدقيق الداخلي فيما يلي:

1. تقييم نظم الضبط الداخلي والحسابي ، وذلك بهدف:
   أ . التأكد من أن النظام المحاسبي ونظم الضبط الداخلي سليم.
   ب . التأكد من أن هذه النظم هي الأنسب للشركه .
   ج . اقتراح التحسينات لهذه النظم أولاً بأول.
2. تقييم الخطط والإجراءات:

حيث أن هدف هذه الوظيفة هو العمل على اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم والإجراءات التي تستخدمها الشركة يقصد اقتراح التعديلات والتحسينات اللازمة ولا يقتصر الفحص على فحص أنظمة المحاسبة أو نظم الرقابة الداخلية بل يجب أن يعطى للمدقق الداخلي السلطة اللازمة لفحص جميع أوجه نشاط الشركه.

3. مراعاة التزام الموظفين للسياسات والإجراءات المرسومة:

حيث أن المدقق الداخلي يقوم بمراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات وتوضيح هذه السياسات للموظفين في حالة الاعتراض عليها.

4. حماية أموال الشركه:

حيث أن وضع وتنفيذ النظم السليمة للمراقبة الداخلية يكفل للشركه حماية أصولها وأموالها ضد ما قد يرتكبه الموظفون من تلاعب أو اختلاس ، وحماية أموال الشركه لا تقتصر فقط على اكتشاف الغش أو تعقبه ولكن تتمثل أيضاً في تفادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو إساءة الاستعمال مثل خسائر التخزين غير السليم. وتشمل الحماية أيضاً إجراء التأمين اللازم على الأصول بالقيمة الكافية لتعويض الخسائر التي قد تنشأ عن الحوادث التي تتعرض لها وإجراء التأمين ضد خيانة الأمانة على الموظفين الذين يتداولون الأصول النقدية أو شبه النقدية. : (ابو سعود،2005،ص333)

5. تحقيق صحة البيانات المحاسبية والإحصائية:

حيث تعتمد المستويات الإدارية المختلفة على البيانات والتقارير المحاسبية والإحصائية التي تقدم لها في اتخاذ القرارات اللازمة لتيسير أعمال الشركه وفي رسم سياساتها المستقبلية. والمدقق الداخلي يقوم بتحقيق واستيفاء هذه البيانات وملائمتها للأغراض التي ستستخدم فيها وبذلك يتم توجيه الشركه بواسطة الإدارة في الاتجاه والطريق الصحيح.

الشروط الواجب توافرها لوجود نظام فعال للتدقيق الداخلي:

1. التأهيل العلمي والعملي المناسب لأفرا د قسم التدقيق الداخلي.
2. تخطيط تنفيذ برامج التدقيق الداخلي بكفاءة وفاعلية واستمرارية خلال العام وبالتنسيق مع دورة نشاط الشركه حتى لا تؤدي إلى تعطيل أعمال الشركه.
3. تقارير المدققيين الداخليين يجب أن تكون واضحة وحاسمة والانتقادات والملاحظات التي تحتوي عليها هذه التقارير يجب أن يعقبها اتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً من جانب الإدارة لتصحيح الأوضاع.

4. تقارير المدققيين الداخليين يجب أن ترفع إلى الإدارة العليا / (لجنة التدقيق) ويجب أن تحظى هذه التقارير عموماً بتأييد الإدارة.
5. أن يؤدي المدقق الداخلي مسؤوليتة بما يتمشى مع المعايير المهنية وقواعد السلوك المهني المتعارف عليه فإذا توافرت هذه الشروط فإن المدقق الخارجي يستطيع عندئذ فقط الاعتماد على نظام التدقيق الداخلي في تقليل نطاق الفحص الذي يقوم به.

الحاجة إلى معايير للتدقيق الداخلي :

يعد قسم التدقيق الداخلي جزء لا يتجزأ من الشركه بموجب سياسات الإدارة العليا ومجلس الإدارة، ويلقى على عاتق المدققين الداخليين مهام متنوعة عن مراجعة داخلية وعمليات استشارية وتنظيمية وأمور إدارية ومالية متنوعة، ونتيجة لهذا التنوع فى الأعمال التى يقوم بها قسم التدقيق الداخلي فى الشركات المختلفة، يواجه المدققون الداخليون تحديات مهنية كثيرة، بما فى ذلك تدفع الإدارة بأن يقوم المدققين الداخليين بأعمالهم بدرجة عالية من الكفاءة والاتساق، ويساعد وجود معايير مهنية للتدقيق الداخلي وتوقعات الإدارة بتوفير إرشادات للإدارة لقياس وتقويم عمل المدققين الداخليين، كما أنها توفر للمدققين الداخليين وسيلة استرشادية لقياس أداء الأعمال الموكلة إليهم. (سلطان،2005،ص204) ، يتطلب وضع معايير مهنية متسقة للتدقيق الداخلي ضرورة أن تبنى على أساس إطار عام واضح يحدد المبادئ الأساسية التى تحكم مهنة التدقيق الداخلي ويمكن أن يساعد هذا الإطار كل من إدارة الشركه والمدققين الداخليين فى إضافة قيمة لعمليات الشركه وتحسينهاومحاربه الفساد فيها. يقصد بالإطار العام ذلك النظام المتكامل من الأهداف والمفاهيم التى ترتبط بها والتى يمكن أن تؤدى إلى معايير متسقة. ويصف هذا الإطار المتكامل طبيعة ووظيفة وحدود نطاق التدقيق الداخلي، وترجع أهمية وجود مثل هذا الإطار العام إلى ضرورة وجود معايير تحكم الممارسة العملية لمهنة التدقيق الداخلي. وكى تكون هذه المعايير مفيدة وتحقق الغرض منها، فإنها يجب أن تبنى على أساس هيكل واضح من الأهداف والمبادئ العامة والمفاهيم التى ترتبط بها. يبدأ الإطار العام بتحديد طبيعة التدقيق الداخلي، ودروها، ونطاقها فى الشركه ويتبع التدقيق الداخلي من الوظيفة الرقابية للإدارة ومن ضرورة تدعيم الحوكمة فى الشركات المختلفة. وهى تهدف إلى تقويم الجوانب الرقابية فى الشركه بما يساعد الإدارة فى إدارة المخاطر ومحاربه الفساد وتحسين أداء وظائفها المختلفة. وتعتبر المخاطرة النسبية للأنشطة المختلفة هى العامل الأساسي الذى يؤثر فى توجيه وظيفة التدقيق الداخلي ويؤثر الاستقلال النسبى للمدققين الداخليين عن الوظائف الأخرى داخل الشركه فى الموضوعية والوضع الوظيفى اللازمين لأداء مسئولياتهم بفعالية.ولكن ماهذه المعايير وكيف تقسم:

معايير التدقيق الداخلي (The Standards for the Professional Practice of Internal Auditing):(يس،2005،ص316-322)و(IIA,2005,p1-4)

هي المعايير الصادرة من معهد المدققين الداخليين ، و التي ظهرت نتيجة تنوع وتعدد البيئات والشركات التي تعمل من خلالها أنشطة التدقيق الداخلي و التي تمارس بموارد داخلية أو أخرى خارجية ، كما تشمل أنشطة التدقيق الداخلي المراجعة والتحقق بالإضافة للاستشارات التي تقدمها لمجالس الإدارة وللجان التدقيق والتي يجب أن يتم التوافق والتطابق معها ، كما تنقسم هذه المعايير إلى معايير مهنية ومعايير خاصة بالأداء.

دور معايير التدقيق الداخلي و أهميتها :

- هي التي تقوم على وضع المبادئ الأساسية لممارسة التدقيق الداخلي.
- ووضع الإطار العام لأداء أنشطة التدقيق الداخلي.
- كما تضع الأسس التي يمكن استخدامها لقياس أداء التدقيق الداخلي .
- وتضع الأسس التي يمكن من خلالها تقييم أداء المدققون الداخليون.

المعايير المهنية للتدقيق الداخلي Attribute Standards:

وهي عبارة عن أربعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين و هي توضح خصائص مهنة التدقيق الداخلي وخصائص الممتهنين بها وهم المدققين الداخليين وهي:

1. معيار رقم 1000 الغرض والسلطات والمسؤوليات لأنشطة التدقيق الداخلي.. الغرض من أنشطة التدقيق الداخلي وسلطات ومسئوليات المدققين الداخليين يجب أن تدون رسميا في لائحة التدقيق الداخلي التي يتم اعتمادها من أعلى سلطة في الشركه .
2. معيار رقم 1100 الاستقلالية لأنشطة التدقيق الداخلي والموضوعية لأداء ورأي المدققن الداخليين.
3. معيار رقم 1200 البراعة وبذل العناية المهنية اللازمة.. يجب أن يؤدي المدقق الداخلي المهام المكلف بها في براعة وببذل العناية المهنية اللازمة.
4. معيار رقم 1300 جودة التدقيق وبرنامج التحسين.. الرئيس التنفيذي لنشاط التدقيق الداخلي يجب ن يطور ويحافظ على جودة التدقيق وتحسين البرامج التي تغطي كل الوجوه لنشاط التدقيق الداخلي مع استمرار مراقبة ومتابعة فاعليتها.

معايير الأداء للتدقيق الداخلي Performance Standards

وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المدققين الداخليين و تختص معايير الأداء بتوضيح أنشطة التدقيق الداخلي وكيفية قياس الأداء لها.(IIA,2005,p4)
وهي:

1. معيار رقم 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يقوم بإدارة نشاط التدقيق الداخلي بكفاءة وفاعلية ليتحقق من أن النشاط يضيف قيمة للشركه.
2. معيار رقم 2100 طبيعة عمل النشاط .. يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يقوم بالتقييم وبالمساهمة في تحسين إدارة الخطر والرقابة والسيطرة والتحكم في التشغيل.
3. معيار رقم 2200 تخطيط مهمة العمل.. يجب على المدققن الداخليين وضع وتسجيل خطة لكل مهمة عمل.
4. معيار رقم 2300 أداء مهمة العمل.. يجب على المدققين الداخليين أن يقوموا بتحديد وتحليل وتقييم وتسجيل معلومات كافية لتحقيق أهداف المهمة التي يقوموا بتأديتها.
5. معيار رقم 2400 توصيل النتائج . .يجب على المدققين الداخليين توصيل نتائج أداء المهمة بالطريقة والوقت المناسبين لذلك.
6. معيار رقم 2500 متابعة التقدم. .يجب على الرئيس التنفيذي لأنشطة التدقيق الداخلي أن ينشأ نظام ويحافظ عليه لمراقبة نتائج ما تم توصيله للإدارة.
7. معيار رقم 2600 قبول الإدارة للأخطار. .عندما يتأكد الرئيس التنفيذي لأنشطة التدقيق الداخلي من قبول الإدارة العليا لمستوى مخاطر أعلى من المستوى الذي تتحمله المنظمة فعليه مناقشة هذا الأمر مع الإدارة العليا للشركه للوصول لحل مقبول وإن لم يتم الاتفاق والتوصل لحل مقبول يقوم كل من الرئيس التنفيذي لأنشطة التدقيق الداخلي والإدارة العليا برفع الأمر لمجلس الإدارة للوصول لحل الأمر محل الخلاف . ويراى الباحث ان لو تم تطبيق تلك المعايير بحذافيرها لاستطاع المدقق الداخلي محاربه ومجابهه اي محاولات للفساد والتضليل في الشركات عن طريق مايلي:

- أن تكون أنشطة التدقيق الداخلي مستقلة في وضعها التنظيمي داخل الشركه والمدققين الداخليين يجب أن يقوموا بأداء أعمالهم بموضوعية.
- أن يتبع الرئيس التنفيذي لأنشطة التدقيق الداخلي أحد المستويات الوظيفية التي تمكنه من أداء مسئولياته كاملة ويجب أن يكون المدقق الداخلي حرا من التدخل في تحديد نطاق عمله، و أداء واجباته، و توصيل نتائجها ويجب أن يلقي الدعم اللازم من الإدارة العليا والمسئولة عن الشركه.
- أن يؤدي المدقق الداخلي عمله بنزاهة و عدم تحيز ويتجنب تعارض المصالح الشخصية مع مصلحة الشركه.
- -في حالة تعرض استقلالية أو حيادية نشاط التدقيق الداخلي أو موضوعية المدقق الداخلي للإفساد يجب أن يقوم المدقق الداخلي بالإفصاح عن طبيعة هذا الفساد وسببه للمستوي المسئول المناسب
- يجب أن يمتنع المدقق الداخلي عن تدقيق أي أنشطة أو عمليات إذا كان مسئولا عنها قبل انقضاء سنة على انتهاء مسئوليته عن هذا النشاط أو هذه العمليات بينما يمكن للمدقق الداخلي أن يقدم خدمات استشارية لأنشطة أو عمليات كان مسئولا عنها من قبل .

نماذج لحالات الفساد في الشركات العربيه

1. شركه سيمنس الالمانية:/www.nuqudy.com 2011-(حاله كويتيه)

ان اعتقال ثلاثة مدراء في سيمنس بتهم رشاوى تكشفت فضيحة فساد جديدة في انشطة شركة «سيمنس» الالمانية العملاقة في الكويت، وجديدها ان مديرين في الشركة حاولوا رشوة مسؤولين في وزارة الماء والكهرباء الكويتية للحصول على عقود وكانت وزارة الكهرباء والماء في الحكومة السابقة قد شكلت ما يسمى لجنة محايدة لدراسة عقد محطة نقل كهرباء الزور الشمالية، قامت بسحب عقد المحطة من شركة «توشيبا» ومنحها الى شركة «سيمنس» اثر قيام حملة اعلامية شرسة ضد «توشيبا» ووكلائها في الكويت، بداعي ان «سيمنس» هي التي تقدمت بأقل الاسعار. ونقلت صحيفة «فايننشال تايمز» عن مصادر قريبة من التحقيق في القضية قولها ان التحقيق يشمل محاولة مديرين سابقين في الشركة رشوة مسؤولين في وزارة الكهرباء والماء بمبلغ 1.8 مليون دولار للحصول على عقود واشارت الصحيفة الى ان الادعاء العام في ميونيخ يحقق في اتهامات بالرشوة، وقد احتجز عددا من المديرين السابقين في الشركة.

واكتشفت الفضيحة من قبل وحدة الالتزام في «سيمنس» التي تشكلت لهذا الغرض بعد فضيحة ضربت الشركة قبل سنوات قليلة بلغ حجمها 1.3 مليار يورو. وايضا اشارت الصحيفة عن مليوني دولاردفعت كرشوة وهو قريب من مبلغ الـ 1.8 مليون دولار الذي يشتبه الادعاء الالماني الان بان مديرين سابقين في «سيمنس» حاولوا رشوة مسؤولي وزارة الكهرباء والماء في الكويت.

وسيمنس تعمل في الكويت منذ نصف قرن في ميدان الصناعة والطاقة، حيث أنشأت نحو 100 محطة صغيرة لتوليد الكهرباء، فضلا عن محطة طاقة تعمل بتوربينات الغاز تبلغ طاقتها 1500 ميغاواط وقد ناهزت مبيعات الشركة لعملائها بالكويت 328 مليون دولار برسم السنة المالية 2010، ولديها طلبيات جديدة بقيمة 189 مليون دولار، وتشغل سيمنس بهذا البلد الخليجي نحو 260 شخصا وفق معطيات منشورة في موقع الشركة على الإنترنت.

وبمتابعة هذه القضية يبدو أن شركة سيمنس سبق لها أن دفعت 800 مليون دولار في ديسمبر من العام 2008 لتوقيف تحقيق ضدها في الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية الاشتباه بدفعها رشاوٍ مقابل الحصول على عقود. أما في الكويت فلهذه الشركة مشاريع عديدة في مجال الطاقة والصناعة وغيرها حيث سبق لها أن أقامت نحو 100 محطة صغيرة لتوليد الكهرباء، فضلا عن محطة طاقة تعمل بتوربينات الغاز تبلغ طاقتها 1500 ميغاواط. الأرقام المنشورة عن مبيعات هذه الشركة في الكويت تشير إلى أنها بلغت حوالي 328 مليون دولار في العام 2010، ولديها طلبيات جديدة بقيمة 189 مليون دولار، في الوقت الذي تقوم هذه الشركة المرموقة بتشغيل نحو 260 شخصا في هذه الدولة الخليجية لتنفيذ مشاريعها في مختلف المجالات التي تعمل فيها . الشركة الالمانية من جانبها تعلن دائما بأنها تقف بحزم تجاه أي فساد يقوم به موظفوها، حيث سبق لها في يناير العام 2008 أن عاقبت جميع المسؤولين المتورطين في فضائح فساد ورشوة في الشركة، مؤكدة عزمها على تعقبّ جميع المسؤولين عن تلك الفضائح وتوقيع العقاب اللازم عليهم، خاصة وأن بعض قضايا الفساد كلفت هذه الشركة قبل عامين نحو بليون دولار أمريكي. فالرئيس الجديد لهذه الشركة لا يتحفظ على أية قضية تورد إليه، ومن هنا لا يستبعد المرء بأن الشركة هي التي اكتشفت أمر الفساد في الكويت من تلقاء نفسها، في الوقت الذي يرى البعض أنه نتيجة لنجاح أعمال الشركة في المنطقة الخليجية، فإن الشركات الأمريكية هي الخاسرة من تلك الفرص التي تضيع عليها، وبالتالي فهي التي تقوم بتسريب أخبار الفساد في الشركة الالمانية، والتي تأتي في إطار المنافسة على هذه المشاريع.

هذه الحرب ستكون قائمة في غياب الشفافية والمحاسبة في الدول العربية للمفسدين والمتلاعبين في الأموال العامة.

2. شركه مساهمه عامه(.alarabalyawm.net .2011 حاله اردنيه)

قرر مجلس هيئة مكافحة الفساد إحالة ملف إحدى الشركات المساهمة العامة (قابضة) إلى مدعي عام الهيئة بعد أن ثبت لمحققي الهيئة وبالتعاون مع دائرة مراقبة الشركات ارتكاب إدارة الشركة لأفعال تشكل فساداً.

وقالت الهيئة في بيان لها اليوم ان الشركة المساهمة العامة المشار اليها قامت وبقرار من مجلس إدارتها بشراء عدة شركات تابعة ومملوكة لبعض أعضاء مجلس ادارتها بمبلغ 34 مليون دينار كان من بينها مبلغ 25 مليون دينار بدل شهرة لتلك الشركات المشتراة وبدون عقد اجتماع للهيئة العامة. واضاف البيان ان التحقيق الذي استند في جزء منه على تقرير الخبرة المعد من قبل دائرة مراقبة الشركات أظهر وجود تضارب في المصالح لأعضاء مجلس الإدارة إضافة إلى ارتكابهم لمخالفات لقانون الشركات، حيث ثبت بالخبرة أن مبلغ الشهرة البالغ 25 مليون دينار هو مبلغ مبالغ به، سيما وأن الشركات المشتراة هي شركات خاسرة وغير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل، الأمر الذي اتضح بميزانيات الشركة،

والذي نتج عنه تحقيق أعضاء مجلس الادارة لمنافع مالية طائلة تمثلت في قبض ثمن شركاتهم الخاسرة والذي وصل الى مبلغ يتجاوز ثلاثين مليون دينار ما يشكل قيام جرم استثمار الوظيفة بحقهم. كما قرر مجلس هيئة مكافحة الفساد تحويل أحد الاشخاص إلى مدعي عام الهيئة بعد أن تبين لمحققي الهيئة قيام هذا الشخص الذي يعمل معقبا للمعاملات بتزوير مستندات قبض رسوم بيع أراض (أموال غير منقولة) وذلك بإجراء تحريف على قيمة الرسوم بزيادتها ليقوم بقبض المبلغ بعد التحريف من دافع الرسوم، حيث تجاوز مجموع المبلغ المحرف مائة وخمسين الف دينار، مشيرا الى ان هيئة مكافحة الفساد حصلت على النسخة الأصلية وكذلك المزورة من مستندات القبض شركات الصانع(حاله سعوديه)(جريده القبس،2009،ص40-41)

لم تكن حكاية سقوط رجل الأعمال الشهير معن الصانع ممكنة التخيل لولا أنها قد وقعت بالفعل. وهي تبين تراكم أخطاء اشتركت فيها مؤسسات الرقابة المحلية والقطاع الخاص، الا أن المقلق في كل الأحوال تأثير سقوطه المحتمل على الأوضاع الاقتصادية، سواء في السعودية أو في منطقة الخليج التي ربطها مراقبون بتخفيض الدرجة الائتمانية قبل يومين للبنك السعودي للاستثمار والتي يقال انها من أكبر الممولين لمالك مجموعة سعد السعودية. ةالقضيه كانت كما يلي:

- في الرابع من مايو 2007، قالت صحيفة الشرق القطرية في خبر لها ان السلطات السعودية ألقت القبض على رجل الأعمال السعودي معن الصانع بتهمة غسل الأموال، لكن سرعان ما ظهر الصانع في الصحافة نافياً ومتوعداً برفع قضية على الصحيفة القطرية، وحضر لقاء في الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية التي يعتلي منصب نائبها وهي من النوادر في حضوره اللقاءات العامة .
وفي الثاني من يونيو 2009، أوردت صحيفة ايلاف الالكترونية من الرياض رداً أرجعته الى مصادر قانونية، وصفت فيه بيان مجموعة الصانع حول اعادة هيكلة المجموعة للتغلب على مصاعبها المالية باعتباره استخفافاً «بالسلطات النقدية في السعودية والبحرين، حيث كان هذا الملف قيد الدراسة منذ فترة طويلة. ولو أن السلطات النقدية السعودية لا تملك الوثائق والمستندات الرسمية، لم تتخذ اجراءات غير مسبوقة لأي رجل أعمال سعودي بتجميد أرصدته وأرصدة عائلته وأبنائه»، لتكون هذه خطوة جديدة في تجميد أموال عائلة سعودية لأسباب احترازية .

-- في الاشهر الأولى من 2009، كان الصانع ضمن قائمة فوربس لمليونيرات العالم، حيث احتل وقتها المركز الثاني والستين بثروة تصل الى 7 مليارات دولار .وجاءت المليارات السبعة نتيجة لتحول هذا الرجل من قائد طائرة في القوات الجوية الكويتية الى رجل أعمال، وذلك بعيد سفره الى السعودية خلال عقد السبعينات. بدأ الصانع رحلته في المملكة مع عالم البناء والتعاقدات، حيث استطاع أن يمتلك في مرحلة لاحقة وبفضل هذه الرحلة أكثر من 70 شركة وتجمعاً في السعودية تختص في قطاع البناء والإنشاءات، وقطاع العقارات، وقطاع الخدمات المالية، بالإضافة إلى الاستثمارات التي توزعت في قارات العالم الخمس. ساهم زواجه من ابنة عائلة القصيبي في توطيد علاقته بعبد العزيز القصيبي والد زوجته، الذي كان يدير المجموعة في حينه قبل وفاته. ما منحه السيطرة الكاملة على مؤسسة القصيبي للصرافة، ومقرها الخبر والذي يحتل فيها منصب العضو المنتدب حتى تاريخ اليوم. وربما استطاع أن يوظف عشرات الملايين المرصودة كتأمين لمؤسسة الصرافة لدى البنوك العالمية، واستخدامها في تكوين إمبراطوريته المالية وفي دعم رحلته في السعودية. ومن خلال هذه المؤسسة الصغيرة استطاع أن يؤسس المؤسسة المصرفية العالمية في البحرين، ومن ثم بنك أوال. ولعل من أبرز
استثمارات الصانع التي بات يعرفها الجميع اليوم، امتلاكه 3.1 % من أسهم بنك HSBC البريطاني، وهو البنك الأكبر أوروبياً .

- مصدر قلق

يقول موقع ستراتفورد الاميركي للتحليل الاستراتيجي في تحليل له نشر على الانترنت إن الصانع كان دائماً مصدر قلق في الأوساط المالية السعودية الرسمية، بسبب عاملين: الأول هو علاقته بالكويت التي ولد بها وعمل في قواتها الجوية، والثاني هو تحويلاته المالية التي كان من الصعب متابعتها .وما الضربة التي وجهت إلى الصانع سوى تأكيد بأن المملكة لن تسمح للأصول المسمومة بالتسرب إلى قطاعها المالي والمصرفي رغم متابعة وقوة هذا القطاع وعدم تأثره بصورة مهمة بالأزمة المالية العالمية. إذ كانت المملكة أعلنت عن ميزانية وصلت إلى نحو 130 مليار دولار خلال 2009 رغم الأزمة. لكن الأزمة أصبحت وسيلة تضغط بها المؤسسة المالية السعودية الرسمية على المجموعات العائلية ومن بينها مجموعة الصانع، التي شهدت خلال العقود الماضية تفرعاً غير مسبوق في الاستثمار في كل القطاعات، وخصوصا قطاعي المال والعقارات المتأثرين الرئيسيين بالأزمة .

- ملامح الانهيار

السؤال الذي يضاف إلى كل ما سبق هو: كيف بدأت ملامح الانهيار؟ تأتي الإجابة كالتالي: في الثاني عشر من مايو 2008، أعلن أحد البنوك التي تعود ملكيته إلى احمد حمد القصيبي وإخوانه في البحرين، والذي يديره الصانع باعتباره مديراً إداريا، عن قيم مديونيته. وهو الأمر الذي أسفر عن تأويلات راجت حول قيام البنك بالاستعانة بالمؤسسات العالمية، من اجل إعادة هيكلة ديونه، ولينتقل مستوى الأمان الائتماني في البنك إلى المنطقة السالبة، بحسب وكالة ستاندرد أند بورز، وهي المؤسسة التي أكدت أن البنك امتلك نحو 400 مليون دولار كان من الممكن أن يسدد من خلالها ديونه، لكنه لم يقم بذلك. لماذا؟ لأن الشركة التي كانت تشرف على البنك، وهي الشركة التي تعود للصانع نفسه رفضت تسييل أصولها، ورفضت أن تتحمل دين البنك. بحلول 22 مايو، كان من الواضح أن البنك تورط في تحويلات مالية وقروض وصلت قيمتها إلى مليار دولار. هنا حاول الصانع إبعاد نفسه عن البنك المنهار، حيث قال بيان صادر عنه في لندن إن الأخير لم يقم بدوره كمدير إداري للبنك البحريني خلال السنوات الماضية، وان البنك لا علاقة له بالشركة الرئيسة، التي تشرف عليه كما هو مفترض والتي تعود للصانع .

- تحرك حكومي

وفي غمرة الأخذ والرد، كان من الواضح أن حكومات كل من البحرين والإمارات والسعودية لن تقف مكتوفة اليدين أمام ما يحدث. وما زاد الأمر سوءاً هو قيام «ستاندرد أند بورز» بتقييم مجموعة الصانع على أنها في المنطقة السالبة من حيث الاستقرار، بسبب اعتمادها المفرط على الاستثمار في القطاعين المالي والعقاري العالميين، وكلاهما تلقى ضربة قاضية، خصوصا لدى الحديث عن القطاع العقاري في منطقة الخليج. وبدأت البنوك البحرينية والإماراتية تطالب الصانع بضرورة إعادة قروضها لها، لأنها لن تتحمل خسارة أخرى، بعد كل الذي عاشته خلال الأشهر الصعبة الماضية، خصوصا بعد أن أصبحت استثماراته بسبب تراجع التصنيفات الائتمانية في مخاطر عالية. لكن الحكومة السعودية قررت تجاوز الجميع، والإسراع إلى تجميد أصوله من اجل الحفاظ على القطاع المالي السعودي من أي انهيار. الحركة تمت بصمت بالغ .

- النفي بعد النفي

في الثامن والعشرين وفي الثلاثين من مايو، قامت مؤسسة النقد السعودية بإرسال إشعارات سرية إلى البنوك طالبة تجميد جميع أصول الصانع وزوجته وأربعة من أولاده. وبسرعة البرق تسرب الخبر إلى الرأي العام، خصوصا أنها الخطوة الأولى من نوعها تجاه واحدة من أغنى العائلات السعودية، التي عليها العديد من الشيكات التي يجب أن تدفع. لكن الصانع واصل إصدار البيانات، وقال في آخرها: «أدت الأزمة الائتمانية إلى خفض مفاجئ للتسهيلات المتوافرة والممنوحة من قبل البنوك الإقليمية والعالمية. الأمر الذي أدى الى تعثر شركات محلية أخرى، وحجم التسهيلات الائتمانية القائمة كان يعاد تجديدها أو زيادتها. كما أن الشركات العاملة لم تتضرر، وسنظل نعمل بجد ليس للخروج فقط من تلك المشكلة التي لم نتأثر بها وحدنا، لكن تأثرت بها جميع المؤسسات الكبرى في العالم. ونؤكد أن العمل مستمر وواثقون من نجاحنا في تخطي تلك المشكلة. كما أسعدنا التزام ومساندة عموم المتعاملين مع المجموعة على مواصلة التعامل معنا في هذه المعضلة . ونقدر لهم ولشركائنا ومستشارينا المهنيين دعمهم المستمر ووقوفهم بجانبنا لنصل الى ما فيه مصلحة الجميع». ويضيف الصانع في جزء آخر من البيان: «أدت أحداث خارجية الى نقص سيولة قصيرة الأجل شملت الشركات المحلية والخارجية .كما أثرت أحداث لها علاقة بالقطاع البنكي بالبحرين الى تناقص السيولة القصيرة الأجل لبعض شركات مجموعة سعد في الشرق الأوسط. لكننا مستمرون في العمل من أجل تدارك ذلك. ويجري الآن التخطيط لاعادة هيكلة الشركات بالتعاون مع المتعاملين معنا ومستشارينا الدوليين». هذا ما اعتبرته الأوساط المالية التي تتابع القضية بأنه اعتراف من الصانع بمسؤوليته عن الشركة المشرفة على البنك البحريني للمرة الأولى !

- ضربة وراء ضربة

وبحسب موقع ستراتفورد للتحليلات الاستراتيجية، فان الصانع تلقى في الثاني من يونيو ضربة أخرى، حين قررت موديز خفض مستويات الثقة في شركات الصانع الرئيسية 6 مستويات متكاملة من Baa 1 الى B1، اي بصريح العبارة قالت الوكالة: «لا تستثمروا مع الصانع»، لان امكانية اشتداد أزمة السيولة لدى المجموعة واردة .ومن الواضح أن «الصانع لا يربح المعركة» بحسب وصف الصحف الأوروبية .والسؤال المضاف الى كل الأسئلة الآن: ما هو التالي؟ هل سيتم الترويج مستقبلاً الى أن ما يحدث للصانع هو من ضمن أعمال الاصلاح القائمة في المملكة؟ لكن أصول الصانع الكويتية ربما تكون قد لعبت

دوراً في تحديد الاجراءات التي تلقاها والتي ساهمت في غرق مجموعته بسرعة، بعد أن كان 26 بنكا أوروبيا وشرق أوسطيا يسارع اليه ليقدم له قرضاً بقيمة تجاوزت 2.5 مليار دولار في بداية الأزمة العالمية.

- 4 مليارات دولار كانت إيرادات مجموعة السعد

يرأس الصانع مجموعة سعد التي يعمل فيها مئات الموظفين في جميع أنحاء العالم، وقد تجاوزت ايراداتها غير المدققة 4 مليارات دولار عام 2008. وقد كان الصانع ضمن كونسرتيوم يضم مستثمرين من الشرق الأوسط الذين اشتروا حصة في بنك الصين، ثاني اكبر بنوك الصين من حيث الأصول .

- سعد للاستثمار

حازت »سعد للاستثمار» في وقت سابق التصنيف الائتماني+BBB ، و Baa1من قبل »استاندرد آند بورز» و«وموديز»، التي تعد من إحدى شركات مجموعة سعد وتملك نحو 29.2% من مجموعة «بيركلي» البريطانية. وقد بدأت باكورة نشاطات المجموعة في مطلع الثمانينات، وذلك من خلال شركة سعد للتجارة والمقاولات، الشركة الأم للمجموعة، التي عملت بعد ذلك على تطوير عملها بشكل حيوي وسريع. وتنوعت مهامها وتشعبت أنشطتها، بحيث أصبحت تشمل معظم قطاعات الاقتصاد، لتحقق انتشاراً تعدى نطاق الإقليمية إلى العالمية حيث شمل، إضافة إلى القارة الأوروبية، اليابان واستراليا والهند والصين وعددا من الدول الأفريقية.

- أبرز صفقة

اعتبرت الصفقة التي أبرمها رجل الأعمال السعودي معن عبد الواحد الصانع في أبريل 2007التي استحوذت بموجبها شركة «سنغلاريس» على 3% من مجموعة HSBC المصرفية بقيمة بلغت 25 مليار ريال (6.6 مليارات دولار) من أضخم الصفقات التي تم ابرامها في هذا العام .

- علاقته مع عقارات بريطانيا

يملك الصانع امبراطورية من الشركات التي تتخذ من السعودية مقرا لها، تشمل مقاولات البناء والمصارف والسياحة والعقار. وفي بريطانيا، يعتبر الصانع اكبر مساهم في شركة بيركيلي لبناء المنازل، وتعادل حصة مجموعة سعد في مجموعة بيركلي لبناء المنازل التي يديرها طوني بيدغلي 29%، ولديها الآن مشاريع عدة مشتركة مع بيركلي، غير أن العلاقة مع بيركلي تعود الى 25 سنة الى الوراء مما يشير الى رغبة الصانع في عقد استثمارات طويلة الأجل .
وأعلنت مجموعة سعد عن تحالفها مع مجموعة «بيركلي» القابضة البريطانية للاستثمار العقاري والذي يهدف الى اطلاق عدد من المشاريع العقارية المشتركة، برأسمال 3.5مليارات ريال (933 مليون دولار) لشراء الأراضي المميزة في لندن بغرض البناء عليها .

- تمدد في كل القطاعات

تضم إمبراطورية الصانع الاستثمارية أصولا في شركات تتوزع في أرجاء العالم، ومنها: البنك السعودي الاستثماري، وسابك للصناعات، والسعودية للاتصالات، وبنك الصين، وسيتي غروب، وفورتريس انفستمنت، وبنك الصين الصناعي التجاري، وسدني غاز، والأورغواي للاستكشاف المعدني، وثري آي، وبي دي آي للتعدين (ألماس وذهب)، وبيركلي)بناء منازل)، وبيوكير سوليوشينز (مستحضرات تنظيف)، وسيرافيجين (تكنولوجيا الكترونية)، وكلير سبيد تكنولوجي (أشباه الموصلات)، وايتون فيلد (عقارات تجارية وسكنية)، واتش اس بي سي (مصرف) وايماجينيشنز تكنولوجيز (سلكون وبرامج كمبيوتر)، وبروسورجيكس (رجال آليون للجراحة)، وبوتون باور سيستمز)وقود مهجن كهربائي)، ورينيورون (علاج الخلايا الجذعية)، وريسوليوشين)تأمين على الحياة)، وسينديكيت أسيت مانجمينت (ادارة الأصول البديلة)

4- شركه تامين /-(4www.sarayanews.com2009-حاله اردنيه)

ضبط مجلس إدارة إحدى شركات التأمين عددا من التجاوزات والأخطاء المالية والإدارية التي ارتكبت في الشركة وأدت إلى خسارتها لمبالغ مالية كبيرة خلال السنوات الماضية.
وبين محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية للشركة والذي حصلت "الرأي" على نسخة منه أن حجم التجاوزات زاد عن 2ر1 مليون دينار، تم إعادة 685 ألف دينار منها من قبل المدير العام السابق، نائب المدير العام السابق والمفتش الداخلي.

وحضر الاجتماع 21 مساهما من أصل 320 مساهما يحملون فيما بينهم أسهما عددها بالاصالة 3ر4 مليون سهم وبالوكالة 2ر1 مليون سهم بمجموع مقداره 5ر5 مليون سهما والذي شكل ما نسبته 69% من مجموع أسهم الشركة البالغة ثمانية ملايين سهم/ دينار.

وحسب محضر الاجتماع الذي تم مصادقته من قبل دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة أقر المسؤولون الثلاثة في الشركة بمسؤولياتهم بارتكاب هذه التجاوزات والأخطاء المالية والادارية.

وقد قام مجلس الإدارة بعد تشكيل لجنة تحقيق في الشركة بتوقيف مدير عام الشركة عن العمل والذي استقال لاحقا كمدير عام للشركة وكذلك كعضو مجلس إدارة، و الموافقة على استقالة نائب المدير العام وعضو مجلس الإدارة، وتوقيف مدير التدقيق الداخلي للشركة عن العمل.

وحققت اللجنة مع المدير العام السابق للشركة ونائبه، إضافة إلى مسؤول التدقيق الداخلي والمدير المالي ومدير السيارات، وكل من لهم علاقة بالتجاوزات والأخطاء المالية والادارية التي ارتكبت في الشركة والتي أدت إلى خسارتها لمئات الآلاف من الدنانير خلال السنوات الماضية وذلك بعد التحفظ على كافة وثائق الشركة لضمان سلامة التحقيق.

وأكد رئيس مجلس الإدارة في كلمته :' وصلت الشركة إلى مرحلة متقدمة من معالجة كثير من الأخطاء والتجاوزات السابقة وكذلك في إعادة هيكلة الشركة من خلال تعيين شركة استشارية ، وتم دراسة استثمارات الشركة ونشاطها والذي كشف عن وجود الأخطاء والتجاوزات وكذلك قرارات فردية، والتي تجاوزت تطبيق الإجراءات والادارية والقانونية الصحيحة وأدت إلى خسائر الشركة لمئات الآلاف من الدنانير'.

وفصّل محضر الاجتماع التجاوزات والخسائر التي تعرضت لها الشركة ومنها، قدرت خسائر الشركة في أسهم شركة أخرى بمبلغ 350 ألف دينار، الخطأ في إدارة تجارة الترانزيت حيث تم التحقيق في هذا الموضوع سابقا من خلال هيئة التأمين ولم يعالج في حينه، حيث قدرت خسائر الشركة بمبلغ 350 ألف دينار، خسارة تجارة العملات بمبلغ 138 ألف دينار، حيث لم تجد الشركة أية وثائق تثبت عملية البيع والشراء وكذلك خسارة المبلغ، شيكات بمبلغ 349 ألف دينار مسحوبة من قبل المدير العام السابق للشركة.

وجاء في محضر الاجتماع أن مجلس الإدارة قد اتخذ قرارا إما بإعادة أموال الشركة أو الذهاب للقضاء، حيث تم حل موضوع الشيكات والبالغة قيمتها 349 ألف دينار والتي سددت فورا من المدير العام السابق .

وكلف مجلس الإدارة المستشار القانوني للشركة بالإضافة إلى عدد من أعضاء مجلس الإدارة لبحث التسويات مع الأطراف الداخلية حيث تمت التسوية، وفقا لمحضر الاجتماع بتحميل المدير السابق مبلغ 350 الف دينار وتم ضمان حقوق الشركة، نائب المدير العام السابق تم تحميله مبلغ 250 الف دينار وقام بدفع المبلغ، المفتش الداخلي تم تحميله 85 الف دينار وتم دفعها.

وحسب محضر الاجتماع قام مجلس ادارة الشركة بوضع حد لكل الأخطاء والتجاوزات والمشاكل التي تمت في السنوات السابقة وتم تحصيل حقوق وأموال الشركة، كما تم تعيين شركة استشارية من أجل إعادة تنظيم وهيكلة الشركة. وبعد تقديم للنماذج من الفساد للشركات عربيه راى الباحث بيان تقرير منظمه الشفافيه الدوليهعن الفساد في بلدان العالم المختلف.

تقرير منظمه الشفافيه الدوليه عن الفساد2010(www.france24.com)

أصدرت منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية تقريرها السنوي للعام 2010 الذي يرصد مستوى الفساد في دول العالم استنادا إلى تقييمات واستطلاعات للرأي تقوم بها جهات ومنظمات متخصصة ومستقلة.ويفيد التقرير بأن 75 بالمائة من الدول تصنّف باعتبارها شديدة الفساد .وتضمنت القائمة ترتيبا لمستوى الفساد معتمدة على تعامل الحكومات مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلدانها. وتمنح نقاط المؤشر من 0 إلى 10 بحسب درجات الفساد .وتصدرت الدانمرك ونيوزلندا وسنغافورة ترتيب الدول الأكثر شفافية في العالم حيث حصلت على 9.3 من 10 محافظة على نفس ترتيب السنة الماضية ،في حين احتلت أفغانستان وكذلك دولتان عربيتان وهما العراق والصومال المراتب الأخيرة في ترتيب الدول الأكثر فسادا مما يفسر بتأثير الحروب والمشاكل الأمنية على شفافية هذه الدول .تقرير هذه السنة أبرز تراجع بعض الدول إلى ما بعد الـ20 على غرار الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل هذه السنة المرتبة ال22 جراء تزعزع الثقة في الولايات المتحدة على خلفية الفضائح المالية والسياسية التي عصفت بها خلال 2009 ومنذ الكشف عن فضيحة برنار مادوف . وتناول التصنيف مستوى الفساد في الدول العربية ودول الشرق الأوسط حيث تحتل بعض دول الخليج العربي مراتب متقدمة في التقرير، على غرار قطر التي تتمركز في المرتبة ال19 بمؤشر 7.7 على 10والإمارات ب6.3 على 10 مما قد يفسّر بمستوى العيش والثراء الاقتصادي والاستقرار السياسي في هذه الدول خلافا لدول أخرى ترزح تحت وطأة المشاكل الديمغرافية والاقتصادية والسياسية كاليمن ومصر وسوريا التي مُنحت علامات متدنية وصلت إلى 1.5 على 10 للعراق مثلا .

وباستثناء قطر والإمارات و سلطنة عمان التي حصلت على مؤشر يفوق أو يساوى المعدل فإن كل الدول العربية هي دول مصابة بتفشي الفساد فيها.مما حدا بمنظمة الشفافية الدولية إلى توجيه تحذير إلى الدول المعنية من تأثير الفساد على مسيرتها التنموية حيث يعيق جهود هذه الدول في مقاومة الفقر وتحسين أسواقها المالية و الحدّ من المديونية .

الجانب العملي من البحث

يبين التحليل التالي نتائج استبانه مدققي الحسابات الداخليين لعينه مختاره لبعض من شركات المساهمه العامه والتي تمتاز بمكانه مرموقه ضمن مجال عملها في الاردن وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (1)

نتائج ثبات مجالات فرضيات الدراسة باسلوب الفاكرونباخ للاتساق الداخلي

المجال	عدد الفقرات	قيمة الفا كرونباخ
توفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة	8	0.892
التزام المدقق الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	15	0.916
الكلي	23	0.904

يبين الجدول (1) نتائج ثبات مجالات الدراسة باسلوب الفا كرونباخ للاتساق الداخلي وتشير قيمة الثبات الكلي للاداة والبالغة (0.904) الى وجود اتساق داخلي بدرجة عالية لفقرات الاداة حيث تراوحت قيم الثبات الداخلي للمجالات الفرعية لمجال توفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة (0.892) و (0.916) لمجال التزام المدقق الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة ٪
المؤهل	بكالوريوس محاسبة	29	72.5
	دراسات عليا	11	27.5
المجموع		40	100.00
المهنية	مدقق داخلي	22	55
	مدير دائره وحده التدقيق الداخلي	8	20
	مدقق رئيسي في دائره وحده التدقيق الداخلي	10	25
	اخرى	-	46.15
المجموع		40	100.00
الخبرة	اقل من 10 سنوات	9	22.5
	من10سنوات الى اقل من 20سنة	12	30
	20 سنة فأكثر	19	47.5
المجموع		40	100.00

بالرجوع الى الجدول السابق نجد ان اغلب المستبانين هم من حمله شهاده البكلوريوس في المحاسبه وبنسبه72,5 %وهذا يعطي مؤشر على امتلاك هؤلاء المستبانين لحيثيات موضوع البحث ومعرفتهم لدلاله أي سؤال مطروح عليهم ،وجاء هذا متناسقا لعملهم كمدققي حسابات داخليين في شركات لها باع طويل في مجال عملها وبنسبه 55%مما يعطي صدق اجابتهم على اسئله الاستبانه.وايضا نلاحظ ان سنوات الخبره لهولاء المستبانين كانت تفوق 20سنه وبنسبه47.5 %مما يعاني ان لهؤلاء المدققيين باع طويل في مجال مزاوله المهنه وخصوصا انهم يعملون في شركات لها تفوق مؤسسي على الصناعه سواء على المستوى المحلي او العالمي.

جدول (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لمجال توفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة

ن=40

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب في المجال
1- تطبق إدارة اداره التدقيق الداخلي اساليب ووسائل فنية فاعلة وكفوءه للكشف عن مواطن القصور والضعف في الأداء المالي.	3.97	0.87	79.49	6
٢ - تحرص إدارة التدقيق الداخلي دوما على رفع كفاءة العاملين فيها من خلال عقد المؤتمرات والندوات لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.	3.90	0.79	77.95	7
٣ -.تحرص إدارة التدقيق الداخلي على دراسة وتقويم النظام المحاسبي المستخدم ومدى ملاءمته لتنفيذ العمليات المالية بدقة	4.05	0.76	81.03	5
4-تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتدريب المدققيين الداخليين بشكل مستمر لزيادة المعرفة العلمية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.	4.18	0.72	83.59	1
٥ . تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتقويم المخاطر التي تواجه المشروع، وعمل التقارير الملائمة لإمداد الإدارة بها والتي تساهم بإصدار القرارات الرشيدة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.	4.08	0.90	81.54	4
٦ -.تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من مصداقية التقارير المالية عن طريق مدى كفاية وفاعلية الضوابط الرقا بية المتعلقة بالنظام المحاسبي للمحافظة على الأصول والسجلات المحاسبي التي يعتمد عليها عند اعداد القوائم المالية والتقارير المالية.	4.10	0.72	82.05	3
7-يمتلك المدقق الداخلي العامل في الشركات المساهمة العامه كم من المعرفة المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة ولدي ه القدرة على استخدام تلك المعرفة في شتى المواقف التي يتعرض لها مما يؤدي إلى جودة الأداء المهني لخدماتهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي	4.18	0.72	83.59	1
.8 -يقوم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة دائرة التدقيق الداخلي بالاتساق مع الأهداف العامة للشركة المساهمة.	3.85	0.87	76.92	8
الكلي	4.04	0.60	80.77	

يبين الجدول (3) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لمجالتوفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامةوباستعراض قيم النسب المئوية نجد ان الفقرة الرابعة والسابعه والتي تنص على "-تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتدريب المدققين الداخليين بشكل مستمر لزيادة المعرفة العلمية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي " و "يمتلك المدقق الداخلي العامل في الشركات المساهمة العامه كم من المعرفة المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والتدقيق ولديه القدرة على استخدام تلك المعرفة في شتى المواقف التي يتعرض لها مما يؤدي إلى جودة الأداء المهني لخدماتهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي " قد احتلت الترتيب الاول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي 4.18 والذي يمثل نسبة مئوية قدرها 83.59٪ وهذا يعني انه بوجود ادارة نزيهة وصادقة وذات كفاءة عالية سوف تعمل على تأهيل مدققيها نحو العمل الجاد والنزيه في سبيل تحقيق اهداف الشركة وأهدافها المخطط لها مسبقا مما يؤدي بالنهاية الى مواجهةومحاربه لاي اشكال الفساد الذي من الممكن ان تقوم اداره تلك الشركات خصوصا بعد تسلح هؤلاء المدققين بلمعرفه الخاصه بلمهنه.

بينما احتلت الفقرة الثامنة في المجال والتي تنص على " يقوم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة دائرة التدقيق الداخلي بالاتساق مع الأهداف العامة للشركة المساهمة " المرتبة الاخيرة في المجال بمتوسط حسابي 3.85 والذي يمثل ما نسبته 76.92٪

وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال 4.04 ويمثل هذا المتوسط نسبة مئوية قدرها 80.77٪

جدول (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لمجال التزام المدقق الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة

ن=40

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب في المجال
1-يمتلك المدقق الد اخلي المعرفة الكافية بمعايير الأداء المهني الصادر عن معهد المدققين الداخليين.	3.87	0.73	77.44	11
2-يمثل استقلال أعضاء إداره التدقيق الداخلي واحدًا من أهم أركان نجاح مهنة التدقيق الداخلي في سبيل قيامها بمواجهة ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة.	3.79	0.92	75.90	13
3-يقوم المدقق الد اخلي بتدقيق ومراقبة جودة الإنتاج.	3.59	0.91	71.79	14
.4 -يقوم المدقق الداخلي بكشف والإفصاح عن الانحرافات التي حدثت واقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلا.	3.90	0.64	77.95	10
5-يقوم المدقق الد اخلي برفع تقرير ع ن سوء استخدام الموارد والتسهيلات.	3.95	0.89	78.97	8
-6يتمتع المدقق الد اخلي بالنزاهة والاستقامة عند قيامه بواجباته ومسئولياته.	3.97	0.67	79.49	7
-7يلتزم المدقق الد اخلي بأخلاقيات المهنة.	4.31	0.73	86.15	1
8-المدقق الد اخلي قادر على إبداء أعلى درجات الموضوعية في عمله، ولا يخضع لتأثير مصالحة الشخصية.	4.00	0.83	80.00	6
9-تكتسب إدارة التدقيق الداخلي الموقع التنظيمي المناسب الذي يتيح لها أداء مسئولياتها المهنية باستقلال وحياد وموضوعية.	4.26	0.88	85.13	2
10-يتضمن عمل إدارة التدقيق الداخلي الحالي التحقق من الدقة الحسابية والمستندات، ومراجعة كشوف الرواتب والأجور والتأكدمن التصديق على تلك المستندات من الأشخاص المفوضين بذلك.	4.18	0.64	83.59	4
11-تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتحقق من ملكية المشروع للأصول المختلفة وتوافر الحماية الكافية لها خشية من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام.	3.92	1.06	78.46	9
12-يستطيع المدقق الداخلي إيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف	4.21	0.61	84.10	3
13-ارتفاع تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العام ة يؤدى إلى عدم تطبيقها في مواجهة ظاهرة الفساد المالي	4.05	0.94	81.03	5
14-يلتزم المدقق الداخلي بتنفيذ أحكام القانون والكشف عن كل ما يخالف التشريعات والقوانين ويسيء للمهنة.	3.82	0.91	76.41	12
15-يوجد إلزام قانوني بتطبيق معايير الأداء المهني التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة	3.97	0.81	79.49	7
الكلي	3.99	0.56	79.73	

يبين الجدول (4) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لمجال التزام المدقق الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة وباستعراض قيم النسب المئوية نجد ان الفقرة السابعة والتي تنص على "يلتزم المدقق الداخلي بأخلاقيات المهنة. " قد احتلت الترتيب الاول بين فقرات المجال بمتوسط حسابي 4.31 والذي يمثل نسبة مئوية قدرها 86.15٪ وهذا يعني بلتزام المدققين الداخليين باخلاقيات المهنه يستطيعون مجابهه اي اشكال المغريات التي من الممكن ان تقدمها اداره الشركات المساهمه للمدققيها في سبيل تمرير اي مخالفات و اختلاسات ا وتضليل لبيانتها الماليه . بينما احتلت الفقرة الثالثة في المجال والتي تنص على " يقوم المدقق الد اخلي بتدقيق ومراقبة جودة الإنتاج. " المرتبة الاخيرة في المجال بمتوسط حسابي 3.59 والذي يمثل ما نسبته 71.79٪ .وقد بلغ المتوسط الحسابي للمجال 3.99 ويمثل هذا المتوسط نسبة مئوية قدرها 79.73٪ .

جدول (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لكل مجال من مجالات مدى قدرة المدقق الداخلي على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمه العامه من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الدولية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
توفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة	4.04	0.60	80.77	1
التزام المدقق الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	4.00	0.51	79.91	2
الكلي	4.02	050	80,34	

يبين الجدول (5) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لكل مجال من مجالات مدى قدرة المدقق الداخلي على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمه العامه من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الدولية وباستعراض قيم النسب المئوية نجد ان مجال توفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة قد احتل الترتيب الاول بين المجالات بمتوسط حسابي 4.04 والذي يمثل نسبة مئوية قدرها 80.77٪ وهذا يعني ان توفير المقومات الصحيحه لمهنه التدقيق الداخلي في اي شركه سوف يمكن من محاربه اي اشكال الفساد. بينما احتل مجال التزام المدقق الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة المرتبة الاخيرة بين المجالات بمتوسط 4.00 والذي يمثل ما نسبته79.91 ٪. وقد بلغ المتوسط الحسابي للدراسة بشكل عام 4.02 ويمثل هذا المتوسط نسبة مئوية قدرها 80,34% .

نتائج اختبار الفرضيات

1. نتائج اختبار فرضية البحث الاولى وهي

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.

وللتحقق من هذه الفرضية فقد استخدم اختبار ت للعينة الواحدة حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية .

جدول (6)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لبحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	القيمة المرجعية	القرار
4.04	0.60	10.76	38	0.000	3	رفض الصفرية

يبين الجدول (6) نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لبحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.04 وقد بلغت قيمة ت المحسوبة 10.76 بمستوى دلالة يساوي 0.000 وتبين قيمة ت المحسوبة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتوسط وبين القيمة المرجعية البالغة 3.0 وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت اقل من 0.05 بحيث أن هذه الدلالة كانت لصالح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة

وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية بمعنى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات تطبيق التدقيق الداخلي وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.

2.نتائج اختبار فرضية البحث الثانية وهي

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المدقق الداخلي بمعاير الأداء المهن ي وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة

وللتحقق من هذه الفرضية فقد استخدم اختبار ت للعينة الواحدة حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

جدول (7)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لبحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المدقق الداخلي بمعاير الأداء المهني وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	القيمة المرجعية	القرار
4.00	0.51	12.27	38	0.000	3	رفض الصفرية

يبين الجدول (7) نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لبحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المدقق الداخلي بمعاير الأداء المهن ي وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.00 وقد بلغت قيمة ت المحسوبة 12.27 بمستوى دلالة يساوي 0.000 وتبين قيمة ت المحسوبة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين هذا المتوسط وبين القيمة المرجعية البالغة 3.0 وذلك لان قيمة مستوى الدلالة كانت اقل من 0.05 بحيث أن هذه الدلالة كانت لصالح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المدقق الداخلي بمعاير الأداء المهن ي وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة وبهذه النتيجة يتم رفض الفرضية الصفرية بمعنى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المدقق الداخلي بمعاير الأداء المهن ي وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة

النتائج والتوصيات

1. **يشتمل نشاط التدقيق الداخلي تحديد طبيعة العمل بشأن التقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحاكمية المؤسسية في الشركات.**
2. **يلتزم المدققون الداخليون بتطوير وتسجيل خطة لكل مهمة، تشتمل النطاق والأهداف والوقت وتوزيع الموارد عند التخطيط وأداء المهمة.**
3. **يلتزم المدققون الداخليون بتوصيل نتائج المهمة ومتابعة تنفيذها**
4. **أن إدارة التدقيق الداخلي تطبق أساليب ووسائل فنية فاعلة للكشف عن مواطن القصور والضعف في الأداء المالي.**
5. **ظهر ان إدارة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمه تهتم بتدريب المدققين الداخليين بشكل مستمر لزيادة المعرفة العلمية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي وبنسبه 83.59 %.**
6. **ظهر ان المدقق الداخلي العامل في الشركات المساهمة العامه يمتلك كم من المعرفة المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة ولديه القدرة على استخدام تلك المعرفة في شتى المواقف التي يتعرض لها مما يؤدي إلى جودة الأداء المهني لخدماتهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي وبنسبه83.59 %**
7. **ظهر التزام المدقق الداخلي بأخلاقيات المهنةعند قيامه باعماله التدقيقيه وبنسبه86.15.%**

التوصيات

1. **ضرورة إعادة النظر فى مسؤولية المدقق الداخلى إتجاه الشركه ككل وذلك من حيث قيمتها الاقتصادية والمخاطر المختلفة التى تواجهها فى توسيع دائرة أنشطة التدقيق الداخلي في الشركات لتضم بجانب الفحص المالى والإدارى فحص وتقييم وتحليل وإدارة إستراتيجيات الشركه ذلك من حيث نقاط القوة والضعف وأيضاً من حيث الفرص والتهديداتمن اجل محاربه الفساد**
2. **ضرورة إعادة النظر فى صلاحيات ومسؤوليات وسلطات ومهام المدققين الداخليين وتوصيف أبعاد علاقتهم بكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجان التدقيق والمساهمين والمدققين الخارجيين،**
3. **إعادة النظر فى الوضع التنظيمى لإدارة التدقيق الداخلي بالشركات والعمل على تدعيم كفاءة وفعالية هذه الإدارات من اجل محاربه الفساد ان حدث فيها.**
4. **ضروره التزام الشركات المساهمه العاملة في الأردن باختبار المدققين الداخليين الذين تتوفر فيهم الكفاءة المهنية.**
5. **ضرورة الاستمرار بتدريب المدققين الداخليين من خلال الندوات وحضور المؤتمرات لمواكبة التطورات الحديثة للمهنه التدقيق الداخلي.**
6. **ضرورة قيام الشركات بتوسيع صلاحية المدقق الداخلي ليتناسب مع المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه من اجل محاربه الفساد ان ظهر فيها .**
7. **ضرورة أن يكون لدى المدققين الداخليين المعرفة الكاملة لمعايير الأداء المهني واهميته الرقابيه في مواجهه الفساد المالي والاداري.**

المصادر والمراجع

1. أبو السعود ،2005، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات بحث مقدم في المؤتمر العلمي الاول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمه العربيه للتنميه الإدارية،القاهره (24-26) سبتمبر.
2. التميمي ،عباس حميد،2008، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري فالشركات المملوكة للدولة، www.nazaha.iq
3. السعدنى ،مصطفى حسن بسيونى،2005 ، المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية بحث مقدم في المؤتمر العلمي الاول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمه العربيه للتنميه الإدارية،القاهره(24-26)سبتمبر.
4. جمعة، أحمد حلمي ، 2006، إدراك الإدارة العليا لتطوير المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره على دور المدقق الداخلي: دراسة تحليلية اختبارية في منظمات الأعمال الأردنية، المجله العربيه للعلوم الاداريه، جامعة الكويت ، المجلد 13، العدد الأول .
5. جربوع ,يوسف ،2005،دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعليه
6. وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية "بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة، مكتبة الطالب الجامعي ٠
7. جريده القبس الكويتيه ,2009 ,العدد12940، الأحد 14 جمادى الآخرة 1430 ه 7 – يونيو , الكويت
8. خليل، عطا الله وراد،2005، الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية بحث مقدم في المؤتمر العلمي الاول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمه العربيه للتنميه الإدارية،القاهره(24-26)سبتمبر.
9. سلطان، عطية صلاح ،2005، دور لجان المراجعة فى دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة بحث مقدم في المؤتمر العلمي الاول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمه العربيه للتنميه الإدارية،القاهره(24-26)سبتمبر.
10. فلاق ,محمد،2009، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الإقتصادية الحاصلة على شهادة الجودة الايزو9001 *www.univ-chlef.dz*
11. لبيب ,خالد،٢٠٠٣،نحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المرجعة الداخلية في مواجهة الفساد المالي في قطاع الأعما ل"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الأربعون، مارس
12. مقطش، رهام، 2006، نموذج مقترح لتحديد العوامل المؤثرة في موضوعية المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان – الأردن.
13. ميخائيل أشرف حنا ،2005، تدقيق الحسابات و اطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الاول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمه العربيه للتنميه الإدارية،القاهره(24-26)سبتمبر.
14. يس، عمرو،2005، استقلالية المراجع الداخلي بين النظرية والتطبيق في ظل حوكمة الشركات بحث مقدم في المؤتمر العلمي الاول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمه العربيه للتنميه الإدارية،القاهره(24-26)سبتمبر.

المصادر الاجنبية :

1. Gramling, A.A., and hermanson,D. R., 2006, what role is your Internal Audit function playing in corporate governance,Internal Auditing Magazine,Nov,21.
2. Hillison,W., Fennema,M.G., Tina,D., and Phillip,Z., 2004,Changing Corporate Culture, Journal of Accountancy, March,vol.3,
3. Sawyer,L.B., Dittenhofer,M.R.,and Scheiner,JH., 2003, Sawyer's Internal Auditing : the Practice of Modern Internal Auditing ,5th ED,The Institute of Internal Auditors.
4. Stewart Jenny Goodwin and Kent, Pamela,2006, "The use of internal audit by Australian companies" Managerial Auditing Journal. Vol. (21) No
5. The Institute of Internal Auditor, 2005, The Professional Practice of Framework of Internal Auditor, Practice Advisort ,January: www.theila.org.
6. The Institute of Internal Auditors UK and Ireland, 2004, The Role of Internal Auditors in Risk Management: www.iia.org.uk.

مواقع الانترنت

1. www.france24.com
2. www.sarayanews.com
3. .alarabalyawm.net
4. www.nuqudy.com

……
……
……